قوله ولا وجه لبنائه لو كان مضافا اي لان الاضافة
من خواص الاسما فتقتضي الاعراب لا البنا و
نقض بحو بانه متى اريد به المعرفة كان مبنيا
على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ
المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة والمعنى
انه تضيئها لو مضامن تحته وجو الشمس
من فوقه قوله معرفة بنية الاضافة هذا
غير ملائم لكلام الناظم الا لو اريد بقوله
نكروا التنكير بحسب اللفظ اي بدخول التنوين
فيه قوله وهذا القول عندي حسن اي لا
فتضا القياس على النظير المذكور اياه وعليه
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف وما
بني قال الرضي وهو الحق قوله وهو المضاف اليه
اي ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما في
التنبيه الثاني او يقال الحذف تدريجي
وهو الاصح فلا حاجة المذكورة قوله بان خلفا
عنه في الاعراب اي ان صلح لاعراب المضاف فلو
كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها
لا تصلح للفاعلية والمفعولية مثلا وخلفا
حال من ضمير بان قوله غالبا اي في غالب
الاحوال من غير الغالب الاحوال وما غير

الغاية

الغاية ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه
بل يبقى على جره كما سيأتي في قوله وربما جروا الـ
الذي ابقوا الخ قوله لقيام قرينة تدل عليه
انما تركه المص لذكره القياس على نظايره وفهمه
بما اذا لم تقم قرينة فانه لا يجوز الحذف كضربت
زيدا تريد غلامه مثلا وقطا هو كلام الشارح
ان مدار اطراد الحذف على قيام القرينة لا على
امتناع استقلال المضاف اليه وهو كذلك خلافا
لما في التسهيل فلا ينافيه ما ذكروه في التوكيد
من انه يحتمل اذا قلت جا زيد مجي غلامه او ابنه
او نحو ذلك اذ هذا يقتضي كون الحذف فيما ذكره
مطردا مع انه لا يمتنع استقلال المضاف اليه
فيه وان اجيب عنه بان تقدير ما ذكر للاحتياط
في رفع الاحتمال لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل
قياسا تدبر ثم اعلم ان المضاف اذا حذف للقرينة
فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه
ويعلم ذلك بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا بياتا او
هم قايلون الاصل وكم من اهل قرية فحذف
المضاف وخلفه المضاف اليه ولم يلتفت الى
المضاف ماولا بدليل اعادة الضمير على المضاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)